

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

التمايز الأساسي بين داعي الأمر و سائر الدواعي

و استكمالاً لإجابتنا على مقالة المحقق البروجردي، قد استعرضنا التمايزات الأساسية بين «داعي الأمر» و بين «سائر الدواعي»:

1. حيث إن بقية الدواعي - الحسن و المصلحة و المحبوبية. متوفرة في كنه المأمور به ذاتاً - لأنها قيد المأمور به. إذ المفترض أن حسن المأمور به يُعد ذاتياً فلا يتوقف أساس العمل الحسن على قصده كما زعمه المحقق البروجردي [1] بينما قصد الامتثال و داعي الأمر، لم يكن في كون المأمور به ذاتاً و لهذا قد افتتح مجال «تصور الدور» فيه، إذ داعي الأمر يُعد قيداً، وبالتالي فلنفك ما بين داعي الأمر و بين سائر الدواعي كي لا نتورط في الدور الذي زعمه السيد الجليل، فنظرأ لهذا الانفكاك سيعد الدور في سائر الدواعي - كما في نهاية الأصول و المناهج و.... خطأ جلياً.

2. إن المشهور - أي مدرسة النجف. يعتقد بأن «الأمر هو الداعي و لا يدع إلا إلى متعلقه» - وفقاً لتصريح الأعلام الماضيين - و حيث قد افترضوا داعوية الأمر و أن القصد جزءه أيضاً، فقد تورطوا في مأساة «دعوة الشيء إلى نفسه» بينما بقية الدواعي - كالحسن و المصلحة. عديمة الداعوية أساساً فإن مجرد معرفة «حسن العمل أو مصلحته» لا يدعو دعوة شرعية و لا يُصحح انتسابه إلى المولى عقلانياً، بل لو ركزنا لشاهدنا أنهما من متعلقات أمر المولى فكيف يدعوان إلى إثبات العمل؟ فحيث إنهما متعلقان للأمر و مدعوان إليهما، وبالتالي لا يُصِّحان داعيَين شرعاً إلى شيء - بكل وضوح - وبالتالي، إن سائر الدواعي لا تورطنا في «محذور داعوية الشيء إلى نفسه» لأنها مدعوان إليها بالأمر لا داعية إلى شرعية العمل، فلا يتحقق موضوع الداعوية فيها أبداً - بخلاف داعي الأمر الذي يُعد داعياً شرعياً .

3. والمائز الثالث مطروح ضمن الجوادر: بأن «دواعي الحسن و المصلحة و...» تُعد في طول «داعي الأمر» لا في عرضه، ولهذا لا تخلُ عنواناً قريباً للعمل فلا تُقرب المكلَّف إلى المولى شرعاً بل يتوجَّب قصد الأمر أولاً ثم بقية القصود [2]. أجل، إن الشيخ الأعظم و المحقق النائني و... قد اعتَقدوا - عكس الجوادر - بأن سائر القصود تقع عرضَ قصد الأمر لا في طوله - و لهذا قد تَرَحلُوا في معضلة الدور -.

فَذَلِكَ البحوث حول مختلف القصود

و نستخلص الآن كافة النقاشات السالفة بإيجاز:

1. إن المشهور - أي مكتبة النجف. قد أذعن باستحالة «قصد الأمر» ثم ارتقى صاحب الكفاية بحيث قد هاجم أيضاً الأمر الثاني، ولكن قد أجبناه عبر مدرسة القميين - ووفقاً لمقالة المحقق العراقي أيضاً. فاستنتجنا بأن «الداعوية الواقعية الباعثة هي الملوك الخامس» في الحقيقة لا «نفس الأمر» بل أمر المولى سيكون صغيراً موضوع الطاعة فحسب، فببركة هذه الرؤية، سيتغير أساس النزاع تماماً من دون أن نترافق في الأدوار المذكورة و الاستحالات المطروحة، بل و لا يلغوا الأمر الثاني - لو سلمنا - إذ مدرسة

قم المقدسة قد عرَّفت العبادَيَّة في واد آخر مغايِر لتعريف مدرسة النجف الأشرف.

2. وأمّا سائر الدواعي فقد استنتاج صاحب الكفاية «إمكانيتها العقلية» و لكنه استيقن «بانعدام الدليل الإثباتي» تجاهها[3] و على صعيد آخر، إن السادة البروجردي و الخميني و... - على فرض توفر سائر الدواعي - قد أسروا و طبّقوا «محذور الدور» على «سائر الدواعي» أيضاً - عكسَ مقالة الكفاية - و لكنَّا قد أجبناهم آنفاً.

3. وأمّا المحقق النائيني فقد رسم شقَّا ثالثاً فصَنَعَ «جامعاً كلياً حاوياً لكافة العناوين» المزبورة - أي قصد الأمر و الحسن و المصلحة و أهلية المولى - قائلاً: «وأمّا على المختار من كون جميع الدواعي القربيَّة في عرض واحد و ان الجامع بين الجميع «كونُ العمل لله» كما يستفاد من قوله عليه السلام: «و كان عمله بنية صالحة يقصد بها ربُّه». [4] و السر الذي قاده لاتخاذ الجامع بين الدواعي هو أن الداعي قد سبق مرحلة الإرادة بحيث إنها مبعوثة و معلولة من الداعي، فعلى أساسه، لا يُعقل تعلق إرادة المولى - و تكليفه - بالداعي حتى ضمن التكليف، إذ بمنظره سيلزم تأخر المتقدم - أي الداعي - و تقدم المتأخر - أي الإرادة - وبالتالي سيستحيل اتخاذ القدر الجامع أيضاً.

معارضة المحقق الخوئي على جامع الدواعي

ولكن المحقق الخوئي قد فندَ مقالة أستاذِه قائلاً:

«ولنأخذ بالمناقشة عليه أولاً بالنقض، و ثانياً بالحلّ.

أمّا الأول: فلو تمَّ ما أفاده (قده) من عدم إمكان تعلق الإرادة التشريعية و التكوينية بداعي من الداعي القربيَّة، لكان ذلك موجباً لعدم إمكان تعليهما به بمتّمِّ الجعل و بالأمر الثاني أيضاً، مع انه (قده) قد التزم بإمكان أخذه بالأمر الثاني. و السبب في ذلك هو ما عرفت من أن الداعي عبارة عما تبعـت الإرادة منه في نفس المكلف للقيام بالعمل، و عليه بطبيعة الحال تكون الإرادة متأخـرة عنه، فاذن كيف يعقل ان تتعلق الإرادة به (الداعي) كما تتعلق بالفعل الخارجي؟ و من الواضح انه لا فرق في استحالة أخذه (الداعي) في متعلق الإرادة بين ان يكون بالأمر الأول أو بالأمر الثاني.

و أمّا الثاني: فلان ما أفاده (قده) إنما يتمَّ في الإرادة الشَّخصيَّة حيث إنـها لا يعقل أن تتعلق بما تبعـت منه (أي الداعي) بـدـاهـة استـحـالـة تـعـلـقـ الإـرـادـةـ النـاـشـئـةـ عنـ دـاعـ بـذـلـكـ الدـاعـيـ، لـتـأـخـرـهاـ عـنـ رـتـبةـ فـكـيفـ تـقـدـمـ عـلـيـهـ كـذـلـكـ؟ـ أوـ فـقـلـ:ـ إـنـ هـذـهـ إـرـادـةـ مـعـلـوـةـ لـذـلـكـ الدـاعـيـ فـكـيفـ يـعـلـقـ يـعـلـقـ اـنـ تـقـدـمـ عـلـيـهـ وـ تـعـلـقـ بـهـ؟ـ

Ø و أمّا تعلق فرد آخر من الإرادة به غير الفرد (و الإرادة) الناشئ منه (الداعي) فلا استحالة فيه أصلاً، و ما نحن فيه من هذا القبيل، و ذلك لأن الواجب فيه مركَّب على الفرض 1. من فعل خارجي كالصلة مثلاً 2. و فعل نفسيٌّي كأحد الدواعي القربيَّة (و هو القدر الجامع) حيث إنه فعل اختياريٌّ للنفس يصدر منها باختيارها و إرادتها و بلا واسطة إحدى قواها كقصد الإقامة و ما شاكله، و قد تقدم تفصيل ذلك بصورة موسعة في ضمن البحوث السابقة، هذا من ناحية.

و من ناحية أخرى قد ذكرنا سابقاً بشكل مفصل ان الملاك في كون الفعل اختيارياً ما كان مسبوقاً باعمال القدرة و الاختيار، سواء أكان من الأفعال الخارجية أم كان من الأفعال النفسانية.

- فالنتيجة على ضوء هاتين الناحيتين هي ان الاختيار المتعلق بالفعل الخارجي كالصلة مثلاً غير الاختيار المتعلق بالفعل النفسيٌّي (فالعبد يريد الداعي ثم يريد امثال الفعل الخارجي وبالتالي قد تحققت إرادتان) فإنَّ تعدد الفعل بطبيعة الحال يستلزم تعدد

الاختيار (و الإرادات) و إعمال القدرة فلا يعقل تعلق اختيار واحد بهما معاً، فإن لا يلزم المحدود المقدم (عدم تعلق الإرادة بالدّاعي) حيث إنَّ الاختيار المتعلق بالفعل الخارجي هو النّاشر عن الفعل النفسي يعني أحد الدّاعي القربي، و الاختيار المتعلق به غير ذلك الاختيار ولم ينشأ منه.

- وأما ما أفاده (قده) من أنَّ الإرادة التشريعية تتعلق بما يوجد العبد و تتعلق به إرادته التكوينية فيرد عليه ما ذكرناه سابقاً من أنه لا معنى للإرادة التشريعية في مقابل الإرادة التكوينية الا ان يكون المراد من الإرادة التشريعية الأمر الصادر من المولى المتعلق بفعل المكلف.»^[5]

ولكن نناقشه بأنَّ تعدد الإرادة تتحقق لو امتلكنا فعلين مستقلين - لا عملاً واحداً ذا أجزاء. بينما المحقق النّائي قد افترض المتعلق عملاً مركباً - من الدّاعي و غيره. فتركب العمل لا يُستدعي «تکثر الإرادات بتکثر الأجزاء» فمقالة المحقق الخوئي:

- يتضارب مع الوجdan إذ الممثل لا ينوي إرادتين بل يحسّ إرادة واحدة.

- ويُضاد البرهان أيضاً إذ المراد المستقل - المتعلق - حاجة إلى إرادة مستقلة.

فيالتالي، إنَّ الإرادة ستظل موحدة رغم تکثر أجزاء العمل، و كشاهد فقيه قد صرَّح الفقهاء بأنَّ المكلف:

Ø لا يفتقر إلى استحضار النّية أو تجديدها ضمن العبادات أيضاً.

Ø ولا يتوجّب أيضاً في «أيام شهر رمضان» أن ينوي الصيام لكل يوم و يوم، إذ الشّارع قد اعتبر هذا «الشهر» منظومةً موحدة و بمنزلة عمل واحد، أجل، قد أفتى شِرذمة من الأعلام بتجديد النّية «لكل يوم» إذ يرى أنَّ كل يوم يُعد عملاً مستقلاً فيحتاج إلى إرادة و نية مستقلة، بينما الحق ما تلوناه للتو.

[1] أَجل إنَّ «قصد الحُسْن» هو المتوقف على الحسن الذاتي أو لا عكساً فإنَّ الحسن الذاتي لا يرتهن على قصده (الأستاذ المعظم).

[2] حيث قد أعنَّ قائلاً: «نعم يعتبر الإخلاص في العبادة الذي هو عبارة عن وقوع الفعل بقصد الامتثال للسيد المنعم باعتبار ما قام في النفس و دعاها إلى الفعل من الألطاف و رجاء الثواب و دفع العقاب، و هو أمر آخر خارج عن النّية التي هي بمعنى القصد للفعل الذي لو كلف الله بالفعل بدونه لكان كالتكليف بما لا يطاق، ضرورة خروج صدور الفعل مع الغفلة عن القدرة، و لذا قبح تكليف الغافل و نحوه أما العبادات فلا إشكال في اعتبار القصد فيها، لعدم صدق الامتثال و الطاعة بدونه، و اعتبارهما في كل أمر صدر من الشّارع معلوم بالعقل و النّقل كتاباً و سنة بل ضرورة من الدين، بل لا يصدقان إلا بالإتيان بالفعل بقصد الامتثال الأمر فضلاً عن مطلق القصد، ضرورة عدم تشخص الأفعال بالنسبة إلى ذلك عرفاً إلا بالنسبة، فالخالي منها عن قصد الامتثال و الطاعة لا ينصرف إلى ما تعلق به الأمر، إذ الأمر و العبئية فضلاً عن غيرها على حد سواء بالنسبة إليه» (جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ٩، صفحه: ١٥٥، بيروت)

[3] حيث قد صرَّح قائلاً: «وَمَا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الإِتِيَانِ بِالْفَعْلِ بِدَاعِي حَسْنِهِ (الذَّاتِيِّ) أَوْ كُونِهِ ذَا مَصْلَحةً «أَوْ لِهِ تَعَالَى» فَاعْتَبَارُهُ فِي مَتْعَلِقِ الْأَمْرِ وَإِنْ كَانَ بِمَكَانٍ مِنَ الْإِمْكَانِ (ثَبُوتًا وَ عَقْلًا) إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِيهِ قَطْعًا (إِثْبَاتًا).» (كفاية الأصول (طبع آل البيت) ص74)

[4] نايني محمدمحسن. أجود التقريرات. 1. Vol. 109. ص109 قم.

[5] خوئي أبوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 182. ص182 قم - ايران: انصاريان.

